

العشوائيات تعلن التحدي للمجتمعات العمرانية الجديدة

يعد حق المواطن في السكن من الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور وأن البحث عن سكن آمن وملائم الآن في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار أصبح طريقاً للمستحيل مما زاد من العشوائية ليس في القاهرة فقط وإنما طالت معظم محافظات مصر وزاد سكان القبور والعشوائيات بشكل فوق المعتاد حتى أصبحت قنبلة موقوتة لدى الشباب الباحث عن سكن لإنشاء أسرة، وعلى الرغم من أن مصر ليس عدد سكانها بالعدد المهول مثل دول أخرى إلا أن التخطيط السيء من قبل الأجهزة المعنية زاد من ضخامة المشكلة، مثل ما تفعله الحكومة الآن بالمناطق السكنية الجديدة التي تعد منفي للحاجزين بهذه المناطق غافلة عن المستوى الأدنى الذي آلت إليه معظم هذه المناطق السكنية الجديدة، من نقص في الخدمات والمرافق ومستوى معماري هابط، فكيف لنا أن نواجه تلك المشكلة؟

يقول محمد عصام -٢٥ عاماً- الأزمة السكنية أصبحت سمة سائدة بمصر وأرى أنها لن تحل بتلك المشروعات السكنية الجديدة مثل ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان، فإن كانت تحل هذه الأزمة، فلماذا لم تحل إلى الآن؟ بالنسبة له فهو يعتمد كلياً على سكن والده ولم ولن يتجه أبداً إلى مثل هذه المناطق السكنية الجديدة لأنها لا تتناسب احتياجاته المستقبلية بالمدة ولا تتناسب تلك المناطق مع عمله المستقبلي بسبب بعد المسافات.

وأكدت منى إبراهيم -٣٥ عاماً- أنها كانت ترغب في أن تسكن في إحدى تلك المناطق الجديد نظراً لكونها مناطق راقية في نظر بعض الأشخاص، ولكنها اكتشفت الواقع عندما واجهت تلك المناطق لترى أين تسكن بها بالتحديد فلم تجد ما يناسبها في الأسعار إلا شقق صغيرة جداً لا تتخطى مساحتها ٤٥ مترًا، أي أنها لا تصلح للإقامة الأدمية، وليس هناك أيضاً أي مراكز خدمية ومرافق، بالإضافة إلى صعوبة وسائل النقل والمواصلات مما أكد لها استحالة المعيشة هناك.

وهي تخشى دومًا على مستقبل أبنائها نظراً لتزايد الأزمة يوماً بعد الآخر وعندما يصبح أبنؤها رجالاً يبحثون عن سكن مستقل فلا يجدوا ما يأويهم ويخلق لهم حياة مستقرة ومستقلة.

وأفادت الهندسة أمل مجدى بمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية أن المناطق السكنية الجديدة ليست خطوة مثمرة ولا تتيح لنا الفرصة كي ندرجها تحت اسم «حل لمشكلة كبيرة»، مثل المشكلة السكنية وإنما هي اتجاه غير مدروس نحو تهدئة حدة الأزمة وليس لحلها، لأن المناطق العمرانية الجديدة ليست على المستوى المفروض لكونها مناطق ومشروعات لاسكان الشباب ولبناء مجتمع حديث راق، فليست العمارة كما هو مفروض عامة في المنشآت، وإضافة إلى ذلك أنه ليس هناك مرافق وخدمات من مدارس ووسائل نقل ومواصلات وأماكن للعمل والتسوق، فالتخطيط في تلك المجتمعات الجديدة غير صحيح ويجعل تلك المناطق فاقدة تماماً كل عناصر الجذب السكاني، مما يجعلها غير مرغوبة من قبل السكان في كل المناطق، في القاهرة وغيرها وأكبر مثال على ذلك رفض سكان الدويقة الانتقال من مناطقهم على الرغم مما حدث مؤخراً إلا أنها وعلى الرغم من كونها عشوائية لكنها مناسبة لهم نظراً لاتصالها بجميع الأماكن ووجود وسائل انتقال، فلماذا أصبحت المجتمعات العمرانية دون جدوى.

وأكد الدكتور محمد عبدالباقي رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية أن الاتجاه نحو إيجاد مجتمعات عمرانية جديدة يعد خطوة صحيحة نحو حل الأزمة السكنية ولكن فشل هذا الاتجاه يرجع لكونه اتجاه حكومي وليس للقطاع الخاص، فالحكومة لم تتخذ من القطاع الخاص مثالا لتطبيقه، فهذا الاتجاه ليس بفكرة حديثة فمصر الجديدة كانت منشأة بنفس الفكرة وعلى نهج المجتمعات الجديدة ولكنها كما ذكرنا عن طريق استثمار خاص والسبب الرئيسي في نجاح تلك المنطقة هو الدراسة الصحيحة الكاملة والتنفيذ الدقيق لها فهي تمتلك منافذ للبيع كثيرة، كذلك مدارس وحدائق وأماكن عمل بالإضافة إلى وجود وسائل نقل متصل بكل المناطق وقد كانت مجانية في الوقت الذي أنشئت فيه منطقة مصر الجديد، فهذه كانت مثالا لإنشاء المناطق السكنية الحديثة واثبت اليوم نجاحها وأنها من أعظم المناطق السكنية من حيث العمارة والخدمات، ولكن الحكومة لم تتخذ المنطقة هذه كمثال للاعمار وإنما استعانت بخبرات أجنبية لا تدرک طبيعتها ولا ترغب إلا في الاستثمار المتاجر، فحكومتنا تطبق نظام إداري يقوم على الإدارة التنفيذية وليست



الحكومة تترك العشوائيات بدون حل هروباً من مواجهة المشكلة

الإدارة بالأهداف التي تقوم على دراسة كل المراحل والمتابعة الدورية لكل مرحلة وبناء على نتائج كل مرحلة يتم وضع قواعد وأسس للمرحلة التي تليها ولكننا لا نتبع ذلك النظام الإداري السليم، هذا بالإضافة إلى سوء التخطيط القائم فيما يسمى بمناطق اسكان الشباب التي تخلق مجتمعاً غير متكامل فيعد حوالي ثلاثين عاماً سيصبح مجتمعاً على العكس تماماً، فكان يجب دمج فئات عمرية مختلفة لتحقيق التكامل، كل هذه الأخطاء ترجع لعدم وجود جهة تقييمية في المجتمع المصري، لأن الجمعية التنفيذية مدمجة مع الجمعية الرقابية، فالיום عضو مجلس الشعب أصبح وزيراً فلا رقابة ولا عقاب، وبالتالي تستمر سلسلة الإهمال، فحينما نقيم كل هذه المبالغ التي كانت مخصصة من أجل إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة نجد أنها لا تتناسب تماماً مع المناطق التي نراها منشأة اليوم على تلك المساحات الضئيلة التي تحكم علينا الحكومة بالنفي ثم الإعدام حينما نستوطن تلك الأماكن، فتلك المناطق بالفعل لا تصلح للاستخدام الأدمي وإنما تمثل سجنًا بعيداً أو منفي.

أما بخصوص العشوائيات فالحكومة تتركها كما هي عليه رغبة للهروب من مواجهة تلك المشكلة ولكن بالنسبة للسكان فإن وجدوا بديلاً يناسبهم من حيث المعيشة الصحية وتلقى الخدمات والعلاج، فسوف يقبلوا الانتقال دون جدال ولكن الحكومة لا تجرؤ على اغرائهم بالخدمات المتاحة في تلك المناطق لأنها حين تفعل ذلك قد تكون ترسم وهمًا كبيراً لهؤلاء السكان ولا تستطيع أن تعرضهم أبداً عن المناطق التي كانوا يعيشون فيها والتي تتسم بقربها من مناطق العمل ومنافذ البيع وكل الاحتياجات المختلفة، وإنما هؤلاء السكان ليس لهم حل سوى أن يكونوا عشوائيين وسكان لتلك المناطق العشوائية.

يقول الدكتور محمود عليان «خبير اقتصادي وأحد سكان مدينة ٦ أكتوبر ومدبر عام التحليل والتنبؤ الاقتصادي بوزارة الاقتصاد» إن الدولة قد خصصت حوالي ٥٠٠ مليون جنيه من أجل إقامة مشروعات سكنية جديدة ولكن هذا الرقم غير مناسب أبداً لما رأيناه على المساحة في مدينة جديدة مثل مدينة ٦ أكتوبر التي يتجسد بها اهدار حقوق المواطن في تلك المناطق

علاء الدين السيد
عبير ذهني

ولكن هناك مناطق أخرى قد تصلح لاستخدام المواطنين ولكنها لخاصة المجتمع والرأسماليين دون الطبقة المتوسطة والدينا، فمثل هذه المناطق الجديدة كحال كل منطقة بمصر لا يستطيع أن يعيش بها إلا فئة قليلة ولا عزاء للفقراء في تلك المساكن الالامية، فإذا تم تخصيص مبلغ مناسب لهذه المساكن من قبل الدولة وتم إنشاء خدمات ومرافق على مستوى جيد يناسب المواطنين، ستكون الحكومة بهذا قد استثمرت تلك المبالغ لأنه في هذا الوقت قد يحاول كل مواطن كي يدفع ما لديه ليحصل على شقة بتلك المميزات ومن هنا ينتج نجاحاً لتلك المشروعات وعائد مادياً للدولة، حين يزداد عدد الراغبين في المعيشة هناك.

لكن ما يحدث عكس ذلك تماماً، فالشقق هناك لا تتخطى مساحة ٦٠ مترًا، وهذه للشباب وأما عن غير ذلك فيتخطى سعرها ربع مليون جنيه، وهذا رقم خيالي بالنسبة للطبقة المتوسطة في مجتمعنا، وبالتالي ينتج عزوف الشباب عن السكن بالمجتمعات الجديدة.

صرح عبدالحميد شعير المستشار الإعلامي لوزارة الاسكان والمرافق العامة بأن الدولة في اتجاهها هذا تتخطو نحو حل أزمة السكان ولكن هذا مالا يدركه الشعب في هذه الأونة وبالتالي يرفض التعاون مع الدولة لحل الأزمة ومثال على ذلك سكان منطقة الدويقة وعلى الرغم من الخطر الذي يهددهم بسكنهم تلك المنطقة فهم لا يرغبون التغيير أبداً، هذا لأنهم تكييفوا على العيش في تلك المناطق العشوائية التي يتخذون منها سائرًا لافعالهم في تلك المناطق.

من هنا نرى كثرة التناقضات ما بين رغبة وقول المواطنين وما تراه الحكومة ولهذا تبقى الأزمة كما هي عليه، لا رؤية من الحكومة ولا تعاون من المواطنين «كما قيل»، وبالتالي سنظل نحن فريسة تلك الحرب التي تجعل من الإنسان وحشاً آدمياً يركض وراء ما يستطيع أن يحصل عليه من لقمة عيش أو سكن.

أمهات المؤمنين

خديجة بنت خويلد (٣)

ثم كان الحادث الخطير، لا في حياة هذه الأسرة الوادعة فحسب، ولا في حياة قريش والعرب وحدهم، بل في حياة الإنسانية جمعاء..

لقد تلقى «محمد» رسالة الوحي، في ليلة القدر، وأصطفاه الله تعالى خاتماً للنبيين عليهم السلام، وبعثه في الناس بشيراً ونذيراً..

وكانت الرسالة أيداناً بحياة جديدة، شاقّة كادحة، وبدءاً لعهد ملؤه الاضطهاد والعذاب، والجهاد، ثم النصر.

وفي الحق لم يكن الحادث الأكبر مفاجأة للعرب، فما أكثر ما تناقلت الجزيرة أنباء ارهاصات عن نبى جديد قد حان مبعثه، وما أكثر ما تحدث السمار والكهان والمتحفظون، عن رسالة سماوية منتظرة أو أنها!

«ومكة» على الخصوص، كانت البلد الذي تتلاقى فيه تلك ارهاصات والبشريات، وتتجمع رواقدتها من هنا ومن هناك وهناك، لتصب حول

«البيت العتيق» مثابة الحج ومركز العبادة من قديم العصور والآباد.

لكن أحداً لم يكن يدري يقينا كيف ومتى يكون المبعث المنتظر، ومن هنا كان لنزول الوحي على المصطفى صلى الله عليه وسلم، وقع المفاجأة العنيفة التي جاوزت أبعاد التصور، كان منذ أن استقرت به الحياة في رعاية الزوج الرؤوم، وأعفته ظروفه المادية عن عناء الكفاح اليومي، أتيح له أن يستجيب لما في نفسه من نزوع إلى التأمل، وميل إلى التفكير المستغرق، وهي نزعة ظهرت فيه واضحة منذ الصبا، ووجدت في ساعات فراغه -أيام رعيه للفنم- مجالاً رحباً، ثم صرفه عنها كدح العيش، لتعود فتظهر من جديد، قوية أصيلة، كأنما هي فطرة فيه.

وكثيراً ما حامت تأملاته حول الكعبة، تلك التي صنعت تاريخ «مكة» وتاريخ أسرته بوجه خاص، ووصلت ما بين أبيه «عبدالله» وإسماعيل جد العرب، برياط وثيق نسجته يد الزمن طوال قرون لا عداد لها، فأحيت بحادث فداء «عبدالله» من الذبح، ذكرى متناهية في القدم، لمشهد الذبيح الأول: ابن إبراهيم.

وانبلج له نور الحق، فرفض هذه الأصنام التي تكدست في بيت الله، صماء عمياء، لا تملك لنفسها نفعا ولا ترد عن نفسها ضرراً، وأنكر أن تخف أحلام قومه، فيتعبدوا لحجارة بالغة الهوان، ويقدموا القرابين لأوثان وأصنام صنعوها بأيديهم، ثم جعلوا منها آلهة لهم وأرباباً.

وأرهدف التأمل حسه، فإذا هو يستشف أدق ما في الكون (١) من أسرار، ويلمح وراء جلال الليل ورهبة الصحراء وسنا اقترأ الضوء وبهاء السماء، قوة عظمى خفية، تدبر هذا الكون وفق نظام دقيق ونواميس مطردة، «لا الشمس ينبغى لها واستتير أن تدرک القمر، ولا الليل سابق النهار وكل في فلكه ولكل يسبحون».